

# طوني فرنجيّة: الأزمة تعالج بتنازل عون عن مقعد

بدلاً من التراجع الدائم. فأزمة الكهرباء، مثلاً، أساسية وهي تكبّد الدولة ديوناً تتخطى الملياري دولار سنوياً، وإذا أوجدنا لها حلاً فستضخ أموالاً إضافية في ميزانية الدولة».

وشدّد على ضرورة «الخروج من دائرة مفرغة إلى دائرة من الإيجابية، التي تضع الخط وتنفذها بعيداً عن المناكفات السياسية. فلبنان ما زال يحافظ، على رغم كل الظروف، على موقع متقدّم لناحية المبادرات الشبابية والريادة في عالم الأعمال».

"المشكلة ليست بوزير بالزائد أو  
بالناقص لأنّ المؤشرات السياسية  
والاقتصادية والأمنية تتراجع"

من جهة أخرى، أكد فرنجيّة ضرورة أن «يتقدّم لبنان باتجاه إلغاء الطائفية السياسية، وفق ما ينصّ عليه اتفاق الطائف». وقال: «بَدَل أن نشهد الانتقال إلى دولة مدنية، نرى الطائفية ما زالت تتجذر في كل مفاصل الدولة. إنّ إلغاء الطائفية السياسية يبدأ في النفوس وفي المناهج الدراسية، ويمكن أن يبلورها خبراء عبر استراتيجيات في هذا الصدد».

رأى عضو "التكتل الوطني" النائب طوني فرنجيّة أنّ "عدم تطبيق" اتفاق الطائف "بحذافيره أوصلنا إلى الأزمة الحكومية الحالية، التي يجب أن تتم معالجتها بتنازل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عن أحد المقاعد الوزارية والمبادرة بالحل".

وأوضح، خلال لقاء حواري مع طلاب الماجستير في جامعة القديس يوسف في بيروت، أنّ «عتبه على العهد ينطلق من أنّ المشكلة الأساسية ليست بوزير بالزائد أو وزير بالناقص، لأنّ المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية تتراجع والهجرة تتضاعف فيما تتضاءل الفرص».

وقال فرنجيّة: «على عون دعوة جميع اللبنانيين ليتوحدوا حول لبنان المؤسسات والمُحارِب للفساد، لأنّ كل المؤشرات تشير إلى تردي الأوضاع فيه»، مشدداً على ضرورة «السعي إلى تحسين الوضع الاقتصادي والمادي، عبر التعاون الكامل بين الحكومة الفاعلة والمصرف المركزي للخروج برؤية واضحة لإنقاذ لبنان، وتخطي هذه المرحلة الحرجة».

وأضاف: «على رغم أننا لا نستطيع إصلاح لبنان في غضون يومين، يمكننا تحقيق بعض التقدّم على الأقل